دور الاقتصاد المعرفي في تكريس التنمية الاقتصادية في الدولة الحديثة

The Role of Knowledge Economics to Incarnate

Economics Development in Modern state

*د. مصطفى ونوغي، أستاذ محاضر-أ-

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

mustapha.ouannoughi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/10	تاريخ القبول: 2022/05/24	تاريخ الارسال: 2021/01/17
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريباً كل مناحي الحياة، فالمعرفة وبلا ريب هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، ويعتبر الاقتصاد المعرفي أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاديات المجتمعات المتطورة، مما يجسده من علاقة تفاعلية بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والجانب التكويني والإبداعي في الجامعة من ناحية أخرى، فهو إذا يترجم تلك التوأمة بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي، إذ تكون الجامعة والمؤسسات البحثية بمثابة وعاء تبلور فيها الأفكار المنتجة لبراءة الاختراع، والمؤسسة الاقتصادية تقوم بترجمتها إلى موارد إنتاجية يستفيد منها المجتمع، بل أكثر من ذلك فالجامعة في علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية، تضمن يد عاملة ذات كفاءة عالية تساهم في إنعاش الأداء الاقتصادي وفق منطق التخصص، والقضاء على البطالة بترشيد التكوين الجامعي وفق سوق الشغل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، التنمية الاقتصادية، الدولة الحديثة، المعلوماتية، العولمة.

*المؤلف المرسل: مصطفى ونوغي

Abstract:

Knowledge represents the basic characteristic of human society, as through it profound transformations have been achieved that touched almost all aspects of life. Knowledge is undoubtedly one of the important acquisitions of the economy and society alike, and the knowledge economy is considered one of the main pillars of building the economies of developed societies, which embodies it in an interactive relationship. Between the requirements of economic and social development on the one hand, and the formative and creative aspect of the university on the other hand, then it translates that twinning between the university and its socio-economic environment. The university and research institutions serve as a container in which the ideas producing the patent are crystallized, and the economic institution translates them into productive resources that benefit society, but more than that, the university, in its relationship with economic institutions, guarantees a highly qualified workforce that contributes to reviving economic performance according to the logic of specialization. And the elimination of unemployment by rationalizing university training according to the job market.

Keywords: Knowledge Economics, Economics development ,information, modern State, Globalization.

مقدمة:

منذ فجر التاريخ، تقدم المجتمع البشري في تطوره من الصيد وجمع الثمار، إلى الزراعة ثم إلى الثورة الصناعية، حتى وصل في أواخر القرن العشرين إلى الثورة المعلوماتية، ويلاحظ أن المعلومات التي يعتمد عليها المجتمع تزداد مع تطوره في كل مرحلة من المراحل السابقة، وكما كانت الثورة الصناعية هي حجر الزاوية في تغيير المجتمع وازدهار الأمم التي أخذت بناصيتها، وكما كان لاكتشاف البارود الأثر الواضح والتفسير المنطقي لظاهرة استعمار الدول القوية للأمم الضعيفة ونهب ثرواتها والهيمنة على مقدراتها، فسيكون للثورة المعلوماتية الأثر

نفسه إنَّ لم يكن أكثر عظمة، وكما أصبح من فاته قطار الثورة الصناعية في طي التخلف والانزمام، فسيكون المصير نفسه لمن لم يلحق بالثورة المعلوماتية.

وقد أظهرت الاكتشافات العلمية المتسارعة أهمية الدور الذي باتت تلعبه المعرفة على كافة الأصعدة والمستويات، خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي، الذي يهيمن ويوجه العلاقات الدولية، فكثرت الأبحاث الهادفة إلى امتلاك المعرفة واستثمارها، وهو ما أنتج مصطلح الاقتصاد المعرفي، لتبيان العلاقة الوطيدة بين المعرفة والاقتصاد في عالم التسابق إلى إنتاج برنات الاختراع والانفراد من قبل المستثمرين بترجمتها إلى منتجات تغزو بها الأسواق العالمية، وحينها فقط تصبح المعرفة ذات قيمة لأنها بهذه الصفة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يكون الناس على استعداد مقابل الحصول عليها.

وتنطلق في هذا "الكون السيبري" Cyberspace جميع أشكال المعلومات في أنحاء المعمورة بسرعة فائقة وأنيماً من أي مكان وفي أي وقت ولأي فرد. ويتوقع الخبراء في هذا القرن أن تصبح المعلومات الركن الرابع في العملية الإنتاجية، وتتجاوز الأركان الثلاثة الأخرى (الملكية ورأس المال والعمل) في الأهمية. وإذا كان الشعار السابق هو "من غير التعلم لن تجد عملاً"، فإنَّ الشعار القادم سيكون "من غير معلومات لا فرصة للمنافسة"، وانطلاقاً مما سبق ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار الاقتصاد المعرفي ركيزة التنمية الاقتصادية في عصر التطور التكنولوجي؟، ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا التركيز على المجاور الآتية:

1- ماهية الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية.

2- التحولات الاقتصادية: من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد المعرفة.

3- الاقتصاد المعرفي نواة تجسيد التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: ماهية الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية

نتناول في هذا الشق من الدراسة الإطار المفاهيمي لكل من الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بمفاهيم ذات الصلة، وخصائص ومميزات المفهومين، كل ذلك يكون كمدخل لفهم العلاقة التلازمية بينهما في إطار بناء اقتصاديات الدول الحديثة.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي: خصائصه وركائزه.

1-تعريف الاقتصاد المعرفي:

يعتبر فرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها . فالاقتصاد المعرفي يبتدئ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر حو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت أهداف إستراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة، هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي¹.

ولقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاققتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين، وعليه سنحاول عرض أهم تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر والتي حاولت بشكل أو بآخر أن تعرف المصطلح²:

- اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثورة.
- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- أما التقرير الاستراتيجي العربي فقد عرفه كما يلي : اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية.
- أما سالمي جمال فقد عرفه بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه : ذلك الاقتصاد المبني أساساً

- على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.³
- وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الاقتصاد المعرفي بأنه : نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.
 - أما "منى مؤتمن" فقد عرفته بأنه : الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس المال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنميته ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، على كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.
 - ويعرفه البنك الدولي بأنه : الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.
 - وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماماً، كما يتفاعل معها الإنسان الراشد.⁴
 - أما التعريف الآخر فإنه يقرن اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب أن ينهض ويستمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها.

و لو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواءً ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته.⁵

2- خصائص الاقتصاد المعرفي:

لا يمكن فهم الاقتصاد المعرفي دون تبيان مميزاته وخصائصه وأهم ركائزه، إذ أن تعقد المصطلح من جهة وتعدد وجهات النظر للمصطلح جعله محل جدل بين مفكري الاقتصاد، وأعطى له مجموعة من المميزات والخصائص والركائز التي سنحاول التعرض لها في هذا الجزء من الدراسة.

يتميز اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي⁶:

- لا تمثل المسافات أيّاً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

إن اقتصاد المعرفة اقتصاداً منفتحاً على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً

للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة.⁷ ويمكن تلخيص مجموعة من الخصائص التي يتميز بها اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي على النحو الآتي:⁸

- أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- الاعتماد على لقوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- اعتماد التعلم و التدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائقة السرعة والدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج و صناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
- أنه مرن شديد السرعة و التغيير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، و يمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.
- ارتباطه بالذكاء و بالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع و الخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكمية وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما أُصطلح عليه بالاقتصاد القديم و اقتصاد المعرفة.

أما بالنسبة لـ *Galbreath* فيرى أن خصائص اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يلي:⁹

- العولمة *Globalization*.
 - التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن *Mass Customization*
 - نقص الكوادر و المهارات *Staff/Skill Shortage*
 - التركيز على خدمة المستهلك *Customer Services Emphasis*
 - خدمة "الخدمة الذاتية" *Service Self-Service*
 - التجارة الإلكترونية *Electronic Commerce*
- أما "الخضيري" فيرى أن اقتصاد المعرفة يتميز بما يلي:¹⁰
- تجدد الحاجة إليه والرغبة والطلب على منتجاته المعرفية التي تدخل في كل نشاط، وفي كل عمل، وفي كل وظيفة وبشكل متصاعد إلى درجة يمكن القول باستحالة قيام نشاط ما بدون المعرفة.
 - تجدد المصادر المعرفية ونموها وازديادها وعدم نضوجها سواءً بالاستعمال أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن وتعدد الاستخدام تزداد المصادر المعرفية وتتراكم مجالاتها. ومن خلال استعراضنا لخصائص وسمات اقتصاد المعرفة، يمكننا أن نلخص أهم السمات التي تميز الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد التقليدي - في وجه مقارنة أخرى - من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (02) خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
- الاستثمار في رأس المال المادي.	- الاستثمار في رأس المال المعرفي.
- الاعتماد على الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	- الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
- استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها - غالباً -	- ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
- الميكنة <i>Mechanisation</i> هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	- الرقمية <i>Digitization</i> هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.

- يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.	- يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.
- أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.	- أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.
- خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	- خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
- العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.	- العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.
- العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.	- العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة و توجهاتها الاقتصادية.
- ليس مقيداً بزمان أو مكان.	- مقيد بزمان و مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني (2005، ص49)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

3- الركائز الأساسية لبناء الاقتصاد المعرفي : هناك ستة ركائز أساسية للاقتصاد المعرفي يمكن وهي كالآتي¹¹:

1- ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي Economic Incentive and Institutional Regime والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشتمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- التعليم Education: إن التعليم ضرورة أساسية من ضرورات نجاح اقتصاد المعرفة، ومن الأمثلة الحية على ذلك تايوان، هونغ كونغ، وغيرها من الدول التي كانت في فترة من الزمن من الدول ذات الدخل المنخفض وتمكنت هذه الدول خلال العقدين الماضيين من أن تتجاوز ذلك بكثير. حيث أصبحت من الدول ذات الدخل العالي، وذلك يعود إلى الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتدريب المهني، مما شجع أبناءها على الالتحاق بالتعليم العالي والتقني.

3- الهجرة: إن الهجرة تفسح المجال للدول لاستقطاب ذوي الكفاءات العالية والمدرية، وذات الخبرة الطويلة، مما يجعلها تساهم بكفاءة واقتدار في تطوير اقتصاد المعرفة، لذا يجب أن تكون سياسات الهجرة خالية من القيود السياسية القانونية والمادية، لتسهيل عملية اجتذاب المهارات المطلوبة.

4- ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: Information and Communication Technology: وهي من المحددات الهامة في اقتصاد المعرفة سرعة الإبداع العلمي والتكنولوجي، هذا وتأخذ الدول مراكزها التنافسية في العالم بناءً على قدرتها في سرعة الخلق والإبداع، حيث تنتشر أخبار الأبحاث والإبداع في جميع أنحاء العالم في أجزاء من الثانية.

5- الإبداع والابتكار Innovation: يتطلب البيئة الملائمة، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات علمية عالية وعادات وتقالييد منفتحة تكون هي الأقدر على الإبداع والتقدم¹².

6- تغير هيكل الصادرات: لقد كانت الصادرات لدول العالم المتقدم والنامية والأقل نمواً تتكون من السلع المادية، أما اليوم فأصبحت الدول المتقدمة تعتمد في صادراتها على إنتاج وتوزيع واستعمال المعرفة، أما الدول النامية- وخاصة العربية منها- لا زالت المعرفة تشكل جزءاً لا يذكر من صادراتها، مما يجعلها تقف أمام تحديات اقتصادية كبيرة. وعليه فإن على جميع الدول النامية – والأردن منها- أن تعمل على تبني خطط قصيرة ومتوسطة المدى للتحويل إلى اقتصاد المعرفة، وأن تعمل على إعادة صياغة القوانين والأنظمة المعمول بها بما يتلاءم مع روح العصر، ومفهوم اقتصاد المعرفة، وأن تزيد حجم الاتفاق والاستثمار في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي والمهني والتدريب البشري، لتتمكن من مواكبة التغيرات السريعة في كافة مناحي الحياة، من أجل الولوج إلى عالم اقتصاد المعرفة، والامتزاج الإيجابي في عالم اتخذ من المعرفة والتكنولوجيا الخاصة بها هوية له.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية:

1- تعريف التنمية الاقتصادية: التنمية بشكل عام هي مجموعة من الإجراءات المتخذة لتحسين الأوضاع الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والعلمية والسائدة في الدولة، أما التنمية الاقتصادية يقصد بها النهوض باقتصاد الدولة من خلال تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. تنمية القطاعات الاقتصادي.

2- خصائص التنمية الاقتصادية: تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، ومنها:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.

- التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة، وتطويرهما.

- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار. الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.

- الاستفادة من التكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونية المتطورة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانيات، والطاقت العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمها: الأبحاث، والتعليم¹¹³.

3- أهداف التنمية الاقتصادية: تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

- زيادة الدخل القومي: هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

- استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامّة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.
- دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياجات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّنَدات.
- الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة، ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.
- معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّد من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّر على استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّة.
- إدارة الديون الخارجيّة: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج.

المحور الثاني: التحولات الاقتصادية: من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد المعرفة

نعتمد لفهم نشأة "اقتصاد المعرفة" الولوج إلى تلك المراحل الثلاث التي ميّزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحاً تسمية "التحولات الثلاث"¹⁴، فمن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وصولاً إلى المجتمع المعرفي.

الفرع الأول: المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة"

قد يشكل وصف المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة بالتحول الأول بعض من التحفظ، باعتبار أن الإنسان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة

ومواردها بشكل تلقائي، وبذلك فليست مرحلة المجتمع الزراعي من هذه الزاوية تحولاً، بل هي امتداد طبيعي، ونتاج فطري للسلوك البشري.

هذا من ناحية علم التاريخ البشري عموماً، ولكن للتأريخ الاقتصادي معايير أخرى اعتمد عليها لوصف مرحلة ما بالثورة الزراعية والتي أنجبت مجتمعها الزراعي باعتبارها التحول الأول، فخلال قرون طويلة من الزمن لم يتشكل بالمفهوم الاقتصادي ذلك التكتل البشري الذي قد يعتبر مجتمعاً يحمل في طياته بذور نموذج اقتصادي متكامل، فعدد السكان كان قليلاً ومبعثراً والنشاط الاقتصادي كان معدوماً ولا يتجاوز حدود الاكتفاء الفردي.

وعندما بدأت تتجلى ملامح تكتلات بشرية منظمة تعتمد على نشاط الزراعة كأساس لتوفير ما تحتاج إليه ليسد ضرورياتها من الحاجيات اليومية من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، بدأ عمداً التأريخ الاقتصادي مسارهم في التدوين، باعتبار تلك المرحلة الثورة الزراعية التي أنجبت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة.

وبدأت هذه الثورة أول ما بدأت على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية - نهر النيل ودجلة والفرات والإندوس والجانج والنهر الأصفر - حيث التربة الخصبة والمتجددة، وبذلك تشكلت لدى تلك المجتمعات ظروف تلاءمت بوجه خاص مع وصف المجتمع الزراعي وهي الحقبة التي سماها المؤرخون بثورة العصر الحجري الحديث والتي دامت على مدى آلاف السنين منذ العام 10 آلاف قبل الميلاد (10000 ق م)¹⁵.

وقد اقترن ذلك التحول إلى المجتمعات الزراعية المستقرة (بعد أن كانت المجتمعات زراعية ومبعثرة ومتنقلة عبر مناطق الأرض) بالتسارع في زيادة المهارات التقنية، ومن ثم اتسع نطاق تشكيل الحجر لصناعة الأدوات والأسلحة وازداد أسلوب صناعتها صقلاً، كذلك فإن امتلاك حيوانات أليفة عزز من مهارات تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج، وأدى التقدم في استخدام النار والتحكم فيها إلى ابتكار القمائن والأفران لصناعة الأجر والسيراميك، ثم بعد ذلك لتشكيل المعادن وتهيأت للإنسان تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واستخراج المعادن من خاماتها الطبيعية ثم تشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات يريدها، وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يُمهّد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية.¹⁶

الفرع الثاني: المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة"

تُجمع الكثير من الدراسات التاريخية أن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة) كان نتاجاً طبيعياً لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول:

- تضخم عدد السكان في المناطق الأهلة.
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الأهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحس بها من قبل.
- ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة.

فكان ضرورياً على سكان تلك الحقبات من الزمن، اللجوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد، ولن يكون استعمال مصطلح التصنيع نافذ المعنى إن لم نقرنه بمفهوم الآلة، فالآلة أساس المصنع والمصنع عمود الصناعة، والصناعة تحدد معدلات ومستويات التصنيع، والتصنيع أنجب مجتمعه الصناعي الذي يحتوى بين طياته اقتصاده الميكانيكي.

الفرع الثالث: المجتمع المعرفي أو "اقتصاد المعرفة"

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، فبمجرد وصفها حرباً فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم، واقتصادياً وبعد النظر إليها كقدر قُدر على البشرية، يعتبرها الكثير من المختصين نقطة التحول الثالث، والذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية. ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، نذكر النقاط التالية¹⁷:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
- تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع : ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سنين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض من السنوات، فلم تمض سوى خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى عم استعماله صناعياً، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتاج سوى لثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس.

وفي هذا السياق، كتب "دانييل بيل" عام 1967 يقول : إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجيا جديد وبين إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي 1880 و 1919، ثم انخفض إلى 16 عاماً في الفترة ما بين عام 1919 و 1945، ثم إلى 9 أعوام.

- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18 و 19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين : بمعنى أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية... الخ هي الرائدة في إنتاج الصناعات الابتكارية والتكنولوجية.

- طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج : فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبخار...، ولكل الثورة المعرفية طورت تلك الآلات وأدخلت ما يدعى بالعقول الإلكترونية ضمن نظام التشغيل للآلة فأصبح نظام تشغيلها أوتوماتيكياً دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة.

- السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة: فقد مكنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لا متناهيات هي¹⁸:

*السيطرة على اللامتناهيات في الصغر: سواءً في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون... الخ، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية... الخ.

*السيطرة على اللامتناهيات في الكبر: مثل غزو الفضاء، ونشر الأقمار الصناعية فيه... الخ.

*السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد: ويقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسيب... الخ، وكذلك السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال. على أساس ما تقدم ومن ناحية التاريخ الاقتصادي فقد ربط المؤرخون تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن "ثورة الزراعة" نحو

"ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحول الثالث، ومنه يمكن تعريف الاقتصاد المعرفي بأنه : فرع من العلوم الأساسية، يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم. ومن جهة أولى يولد هذا الفرع نماذج نظرية من خلال البحث العلمي. ومن جهة ثانية فهو يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي¹⁹، والجدول التالي يلخص أبرز السمات التي ميّزت كل فترة، من خلال تبين طبيعة العمل المنتج للقيمة، وعبر طرح ثنائية الشراكة بين الأفراد وعنصر الإنتاج الأكثر تزاوجاً معه، إضافة إلى إعطاء أهم أدوات الإنتاج المستعملة خلال كل حقبة.

الجدول رقم (01) خصائص عصر المعلومات والعصور التي سبقتة

العصر	الزراعة	الصناعة	المعلومات
الفترة الزمنية	ما قبل 1800	1800 إلى 1957	1957 إلى اليوم
طبيعة العمال	فلاحين	عمال مصانع	العاملون في المعرفة
الشراكة	أفراد/الأرض	أفراد/آلة	أفراد/أفراد

المصدر : عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص 40.

من خلال ما سبق، يمكن أن نصل بالقول إلى أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

الفرع الرابع: التمييز بين توظيف مصطلحي: "اقتصاد المعرفة" و "الاقتصاد القائم على المعرفة":

لقد عبّر بعض الاقتصاديين على اقتصاد المعرفة بدلالة أخرى ألا وهو الاقتصاد القائم على المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة، ولكن بحكم تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية فقد عمل بعض الباحثين الاقتصاديين على إعادة النظر والتمييز بين هاتين الدالتين المختلفتين للمصطلح:

الدلالة الأولى: الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى²⁰.

الدلالة الثانية: تعبير "الاقتصاد القائم على المعرفة" ينصب إلى معنى أكثر اتساعاً ورحابة

بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج

الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...) كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي.

المحور الثالث: الاقتصاد المعرفي نواة تجسيد التنمية الاقتصادية

طبيعة العلاقة بين الاقتصادي المعرفي والتنمية الاقتصادية ، تبين من خلال التلازم الشديد بين المفهومين في العصر الحديث، والأكثر من ذلك القيمة المادية التي يمنحها التطور المعرفي للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: دور الاقتصاد المعرفي في تنمية الاقتصاد:

تشكل عملية توليد المعرفة Generating Knowledge أو خلق معرفة جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات وأساليب ذات قيمة، بالإضافة إلى المشاركة في المعرفة Knowledge Sharing عملية حاسمة بالنسبة للاقتصاديات التي في طور التحول إلى الاقتصاد المعرفي، إذ أنها من خلال ذلك تعتمد بشكل كامل على تكنولوجيا المعلومات، وهنا لابد من صناعة للمحتوى المعلوماتي العربية والتي سنأتي على ذكرها في فقرة لاحقة.

إنَّ إدارة المعرفة وفرت الكثير من الفرص للمنظمات في المجتمعات المتقدمة لتحقيق تقدم تنافسي من خلال ابتكارها لتكنولوجيات جديدة، ووسائل إنتاج جديدة، وأساليب عمل جديدة أيضاً ساهمت في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح، وكل ذلك دفع إلى خلق ما يسمى "صناعة المعرفة"، التي أصبحت اليوم من أكثر الموضوعات تداولاً.

ويعتقد David Skyrme أن هناك عدة أسباب تجعل المعرفة أساسية في المجتمع، وخصوصاً للمنظمات المهنية الخدمية وهذه الأسباب هي²¹:

1- زيادة حصة الصناعات المولدة للثروة التي تعتمد على تكثيف المعرفة. مثل صناعة الوسائط، والمواد الصيدلانية، والتكنولوجيات المتطورة(والتي تتضمن الانترنت)، والخدمات المهنية، هي كلها استطاعت أن تنمو بسرعة تزيد عدة أضعاف عما هو عليه في الصناعات التقليدية.

2- يُقدَّر أن أكثر من (70%) من العمل هو في مجالات تتعلق بالمعلومات أو بالمعرفة. حتى أن الصناعات التقليدية لديها الآن عمال معرفة knowledge workers (عمال مهرة يملكون سر المهنة) أكثر من عمال يدويين manual workers .

3- هناك زيادة في قيمة الأصول غير الملموسة. فقيمة العديد من المنظمات كما تعكسها أسعار أسهمها هي عادة عشرة أضعاف أو أكثر من قيمة أصولها المسجلة في الحسابات المالية. الفرق يعود بشكل كبير إلى رأس المال الفكري ، الذي يؤدي إلى زيادة الأصول غير

الملموسة، كالعلامة التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والأشكال الأخرى من الملكية الفكرية، والخبرات العلمية Know-how.

4- نمو الأسواق التي تتاجر بالأصول المعرفية. حيث هناك زيادة في عدد تجار الأصول غير الملموسة، من سمسرة البورصة إلى التجار في المشتقات المالية، فهم أنفسهم منتجات معرفية صرفة تكونت من الإبداع الإنساني.

وبالتالي على الدول النامية أن تسعى إلى توليد المعرفة أو اكتشاف المعرفة، ولا تأتي هذه المرحلة إلا بعد استيعاب المعرفة وتوظيفها في حلّ مشكلات المجتمع وتنمية أفرادها ومواردها، واكتشاف المعرفة هو طريقة تتضمن أدوات ومنهجيات لتحليل البيانات النصية والرقمية بأن واحد. فمثلاً قامت بعض المنظمات بتطوير أساليب لتوليد المعرفة من قواعد بيانات رقمية، كما هو الحال في قاعدة البيانات المالية Edgar (نظام استرداد وجمع البيانات الالكترونية) Electronic Data Gathering and Retrieval System التابعة للجنة التبادل والأمن المالي الأمريكية.

وقد طوّرت شركة Price Waterhouse نظاماً ذكياً سميّ Edgar Scan يجعل قاعدة Edgar متوفرة على الانترنت على الموقع: (<http://edgarscan.tc.pw.com>) ويسمح للمستثمرين بالوصول إلى دليل يحوي مجموعة مختزنة من المعلومات المالية المتاحة. وتستخرج البيانات دورياً من موقع Edgar على الانترنت (<http://www.sec.gov>) ليجري تخزينها في قاعدة بيانات أوراكل Oracle Database لدى شركة Price Waterhouse ، ويحتفظ النظام أيضاً بالمواصفات الخاصة بكل مستثمر User Profile لتسهيل تحديث القاعدة وإجابة المستثمرين، إنّ إمكانية الدخول إلى هذا النظام والحصول على المعلومات الرقمية تسمح للمستثمر بمراقبة التغيرات التي تطرأ على البيانات عبر الزمن، وهذا ما يسهل عمليات المقارنة بين الشركات²².

الفرع الثاني: العلاقة البنائية بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية :

إن الهدف الأسمى لأية دولة، هو تسخير كل الإمكانيات البشرية واللوجستية لبلوغ الاقتصاد المعرفي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المراد منها الانتقال من الوضع الأسوأ إلى الأحسن، وذلك بإتباع استراتيجيات فعالة قصد تحقيق الأمن الاقتصادي ورفاهية الدولة، والرهان القوي الذي يجب على الدول تكريسه وبنائه هو الاقتصاد المعرفي، لتحقيق التوازن بين القطاعات من خلال تسخير الجامعات ومؤسسات التكوين، لتكوين اليد العاملة وفق

احتياجات سوق العمل، للقضاء على البطالة، وسنحاول في هذا المحور التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها وعلاقتها بالاقتصاد المعرفي.

فغاية الوصول إلى تكريس الاقتصاد المعرفي وجعله المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية من خلال تجسيد الركائز التنموية الآتية:²³

أ- تنمية القطاع الصناعي: يتم ذلك من خلال استحداث المصانع المختلفة في الدولة، واستغلال أحدث التقنيات التكنولوجية في الصناعة، وتوفير المواد الخام اللازمة لها، لرفع نسبة إسهامها في الدخل القومي، وتلبية احتياجات السكان من الصناعات المختلفة.

ب- تنمية القطاع الزراعي: تتمثل في تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بواسطة التوسّع بشكل أفقي، من خلال زيادة عدد ومساحة الأراضي المستغلة في الزراعة والتوسّع الرأسي، عن طريق تفعيل التقنيات الحديثة في الزراعة مثل الزراعات المحميّة، وتطوير أنظمة الريّ، وتربية السلالات الجيدة من الحيوانات والنباتات، ورفع مستوى كفاءة المزارعين، وتقديم يد العون لسكان الريف، وتصنيع كافة المنتجات الزراعية.

ج- تنمية القطاع التجاري: يتم ذلك من خلال توطيد العلاقات التجارية وتطويرها، وتنظيم حركة التجارة الداخلية والخارجية، وإقامة الأسواق المتنوعة، وفرض الضرائب على السلع الواردة والمصدرة بما يتناسب واحتياجات السوق الداخلي لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة الخارجية، وكذلك تطوير الموانئ، والمعابر، وتسريع عمليات التخليص الجمركي على البضائع، لتسريع عمليات الشحن، والتفريغ وتقليل التكلفة على المستوردين والمصدرين.

د- تنمية قطاع النقل والمواصلات : يتمثل في تطوير شبكات الطرق، وتجديدها، وإصلاحها، وتطوير وسائل النقل المختلفة، لتمكّن من تلبية احتياجات السكان في الوصول لأماكن أعمالهم، وتسهيل سفرهم وتجارتهم وكافة أنشطتهم الاقتصادية بأقلّ تكلفة وأسرع وقت.

بالإضافة إلى هذه الركائز التنموية، فإن العلاقة البنائية بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية هو بلوغ مستوى غال من التنمية البشرية العالمي الذي يعدّه سنوياً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، وتعيز تحقيق مؤشراتها الاقتصادية²⁴:

أ- تعزيز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إذا كانت حصّة الفرد من معدل الناتج المحلي الكلي أكبر من معدل نموّ السكان، فإنّ الدولة تكون قد حققت بذلك نمواً اقتصادياً، فمثلاً إذا زادت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% وكان معدل النمو السنوي للسكان 3.5%، فإنّ ذلك يعني أنّ الدولة تحقّق تنمية ناجحة، أمّا إذا زاد معدل النمو

السنوي للسكان عن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فهذا يدل على أن التنمية لم تحقق أهدافها.

ب- محاربة الفقر: يعرف الفقر بأنه عدم القدرة في الحصول على أدنى حد من الاحتياجات الأساسية للإنسان كالتعليم، والصحة والتعليم، ومياه الشرب، والصحة والتعليم، ولمعرفة وضعية المجتمعات هل هي فقيرة أم غنية، يتم اللجوء عادة إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد إلى دولارين في اليوم، ففي حال استطاعت الدولة من تخفيض عدد الفقراء في المجتمع، فإن ذلك يعتبر دليلاً على نجاح التنمية.

الخاتمة:

أصبح الاقتصاد المعرفي ضرورة حتمية لبناء التنمية الاقتصادية، لما له من أهمية بالغة في توجيه وتطوير العلاقة بين مختلف وعاءات الأفكار (جامعات، معاهد، مخبر بحث)، وما تنتج من توازن بين سوق العمل والمتخرجين من الجامعات والمعاهد المتخصصة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد المعرفي يفتح أفق الإبداع والشراكات بين المستثمرين والتقنيين، وترجمته براءات الاختراع إلى واقع، مما يساعد اقتصاديات الدول على النهوض، والاكتر من ذلك فهو ينتج روح التنافسية بين المنتجين والمستثمرين من ناحية، وبين التقنيين والباحثين من ناحية أخرى، مما يصعد ويعزز وتيرة البحث العلمي، ويكرس لمنطق التنافسية الاقتصادية بين مختلف القطاعات، وهو الأمر الذي يوفر فرص الشغل، ويعزز قوة الاقتصاد ويسمح بالتنافسية خارج الحدود وفي الأسواق العالمية، وهو أساس بناء اقتصاد قوي تنافسي، يجلب العملة الصعبة، ويقوي من أداء المؤسسات البحثية، وكل هذا خدمة للاقتصاد الوطني للدولة، وتكريس لمبدأ العيش الكريم للمواطن في ظل انتشار العولمة الامبريالية.

الهوامش:

1 - خضري، محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان (3 و 4)، 2004، ص 205، 242.

2- عيسى خليفي و كمال منصور، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والأفاق، الملتقى الدولي حول: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، (12/13 نوفمبر، 2005)، الجزائر، ص69.

3- عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص25.

4- هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي. الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص15.

- ⁵ - محمد دياب ، اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي ، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث ، تم تصفح المقال في 11 جانفي 2020 ، على الرابط التالي:
<http://www.almethaq.info/news/article1395.htm>
- ⁶ - يوسف حمد الإبراهيم التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004، ص ص 102-103.
- ⁷ - جمال داود سليمان ، اقتصاد المعرفة ، الطبعة الأولى ، عمان (الأردن): دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 19-24.
- ⁸ - هاشم الشمري و ناديا الليثي ، مرجع سابق الذكر، ص 22.
- ⁹ - ربيعي مصطفى عليان. إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى ، عمان (الأردن): دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 358-389.
- ¹⁰ - محسن أحمد الخضير ، اقتصاد المعرفة ، القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2004، ص 48.
- ¹¹ - Huffman David and Quigley John M(2002,P36). The Role of the University in Attracting High Tech Entrepreneurship: A Silicon valley tale, The Annuals of Regional science, springer-verlag.
- ¹² - <http://mawdoo3.com/>
- ¹³ - حسان حفصي ، علم اجتماع التنمية ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، 2004 ، ص 33.
- ¹⁴ - Alvin Toffler, Third waves, Great Britain :Colin edition, 1980, pp 23-31.
- ¹⁵ - مراد علة ، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية – دول التعاون الخليجي أنموندجا-(15 أكتوبر 2012) ، تم تصفح المقال في 11/02/2020 ، على الرابط التالي:
[http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=33764:](http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=33764)
- ¹⁶ - آر إيه بوكانان، " الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر"، تعريب: شوقي جلال . مجلة عالم الفكر الكويت : ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 259، 2008، ص ص 21-22.
- ¹⁷ - علي ، نبيل، " العرب وعصر المعلومات"، الكويت : مجلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة. العدد 184، 1994، ص ص 165، 139.
- ¹⁸ - Le Crosnier. Herve l'Economie de l'information dans le contexte des nouvelles technologies, 1997,p11 consulté le :12 janvier 2017 sur le site : <http://www.altavist.com>
- ¹⁹ -Swanstrom,Edward,Economics based Knowledge Management. 2002 p p 22 Consulted on:25April2019at:
www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf .
- ²⁰ - Martinet, Bruno Marti, Yves-Michel, L'intelligence économique; les yeux et les oreilles de l'entrepris, Paris : Les éditions d'Organisation,1994,P244.
- ²¹ - Skyrme, J.David (20 july1999). Knowledge Management: Making It Work. Consulted on 22April 2019 at:
<http://dev.skyrme.com/pubs/lawlib99.htm>.
- ²² - O'Leary, Daniel E, Enterprise Knowledge Management, 1998,P54,consulted on 22 fevrier 2020 at:
<http://csdl.computer.org/comp/mags/co/1998/03/r3054abs.htm>
- ²³ - Economic development (12 January 2005). consulted on:25 janvier 2020 at:
http://www.economicsonline.co.uk/Global_economics/Economic_development.html
- ²⁴ - علي نور الدين إسماعيل ، " اقتصاد المعرفة من منظور رياضي: الدولة العربية حالة للدراسة"، المجلة الاقتصادية ، العربية السعودية، العدد 17، 2004، 43 .